



Distr.: General  
23 August 2023  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية مكافحة التصحر



### لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الحادية والعشرون

سمرقند، أوزبكستان، 13-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

التدفقات المالية: الهدف الاستراتيجي 5

### التحليل الأولي - الهدف الاستراتيجي 5: تعبئة قدر كبير وإضافي من الموارد المالية وغير المالية لدعم تنفيذ الاتفاقية عن طريق إقامة شراكات فعالة على الصعيدين العالمي والوطني

#### تقرير مقدم من الآلية العالمية

#### موجز

تتضمن هذه الوثيقة توليفاً وتحليلاً لما قدمته البلدان الأطراف من معلومات عن الهدف الاستراتيجي 5 للإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030 المتعلقة بتعبئة الموارد المالية وغير المالية لدعم تنفيذ الاتفاقية. وقد أُجري التحليل وفقاً للمؤشرات المحسّنة والنماذج المستكملة لدورة الإبلاغ الحالية على نحو ما يقضي به المقرر 11/أ-14. وفي إطار هذا النظام المنقّح، قدمت البلدان الأطراف معلومات عن خمسة مؤشرات للتقدم المحرز في تحقيق الهدف الاستراتيجي 5، وهي مؤشرات تتضمن أربعة منها عناصر كميّة، بينما يتسم مؤشر واحد منها بطابعه النوعي الحصري.

وتقدم هذه الوثيقة بعض الاستنتاجات بشأن حالة الأنشطة المتعلقة بالهدف الاستراتيجي 5، مثل تقييم الاحتياجات، وتتضمن توصيات لكي تنظر فيها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.



## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
3	3-1	.....مقدمة.....	أولاً -
3	47-4	.....تحليل دورة الإبلاغ 2021-2022.....	ثانياً -
4	18-7	.....مؤشر التقدم 1-5: الموارد العامة الثنائية والمتعددة الأطراف.....	ألف -
9	25-19	.....مؤشر التقدم 2-5: الموارد العامة المحلية.....	باء -
12	34-26	.....مؤشر التقدم 3-5: الموارد الخاصة الدولية والمحلية.....	جيم -
16	43-35	.....مؤشر التقدم 4-5: نقل التكنولوجيا.....	دال -
18	47-44	.....مؤشر التقدم 5-5: الدعم المستقبلي للأنشطة المتصلة بتنفيذ الاتفاقية.....	هاء -
19	50-48	.....تقييم الاحتياجات.....	ثالثاً -
20	58-51	.....الاستنتاجات والتوصيات.....	رابعاً -
20	57-51	.....الاستنتاجات.....	ألف -
21	58	.....التوصيات.....	باء -

## أولاً- مقدمة

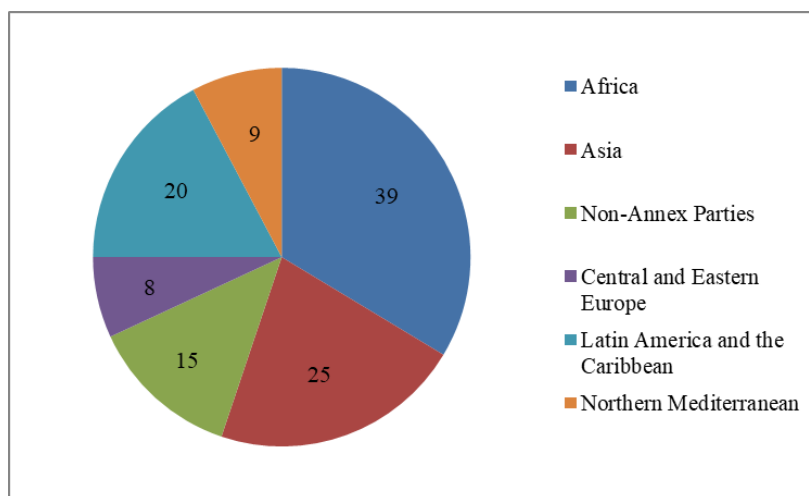
- 1- البلدان الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ملزمة بتقديم تقارير كل أربع سنوات عن خمسة أهداف استراتيجية. وتسلط هذه الوثيقة الضوء على نتائج نظام الإبلاغ المنفتح عن الهدف الاستراتيجي 5. ويتضمن نموذج الإبلاغ الموحد، الذي وضعته الآلية العالمية، فروعاً عن البيانات النوعية والكمية المطلوبة من الأطراف استناداً إلى المقرر 11/م أ-14. ويساعد الإبلاغ عن الهدف الاستراتيجي 5 الأمانة والآلية العالمية والأطراف على فهم الاتجاهات العالمية للتدفقات المالية اللازمة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية). ذلك أن هذه الاتجاهات يمكن أن تساعد على تحليل التوزيع الجغرافي الحالي للموارد مقابل الاحتياجات المتوقعة، كما يمكن أن تساعد الأطراف على وضع السياسات الوطنية الملائمة لتعبئة الموارد واتخاذ ما يلزم من إجراءات أخرى.
- 2- ودورة الإبلاغ 2021-2022 هي أول دورة إبلاغ منذ بدء العمل بنظام الإبلاغ المنفتح عن الهدف الاستراتيجي 5. ورغم محدودية البيانات الكمية المقدمة خلال دورة الإبلاغ الحالية، فإنه لا يزال بالإمكان استخدامها لتوضيح بعض الاتجاهات الإرشادية مقابل مؤشرات التقدم. وتتوقع الاتفاقية أن تتحسن نوعية المعلومات والبيانات أكثر في دورات الإبلاغ المقبلة.
- 3- وتعكف الآلية العالمية على وضع منهجية لإجراء تقييم شامل للاحتياجات، وهي منهجية ستستند إلى العمل الذي اضطلعت به الأطراف خلال دورة الإبلاغ وستسهم كذلك في تحديد الثغرات في الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاقية.

## ثانياً- تحليل دورة الإبلاغ 2021-2022

- 4- طُلب إلى البلدان الأطراف تقديم معلومات كمّية عن الفترة 2016-2019 مقابل أربعة مؤشرات تقدم. وتُستكمل تلك البيانات الكمية بمعلومات عن الاتجاهات السائدة وبمعلومات وصفية لكل مؤشر. ويتوخى الهدف الاستراتيجي 5-5 المتعلق بالتعبئة المقررة للموارد والاحتياجات من الموارد شكلاً سرياً فقط.
- 5- ومن أصل 197 طرفاً في الاتفاقية، قدم ما مجموعه 126 طرفاً تقارير إلى الاتفاقية بحلول 28 شباط/فبراير 2023. وتضمن ما مجموعه 116 تقريراً وطنياً معلومات عن الهدف الاستراتيجي 5، أي ما يمثل معدل استجابة من جانب الأطراف بنسبة 59 في المائة. وقدم معلومات عن الهدف الاستراتيجي 5 ما نسبته 75 في المائة من بلدان شمال المتوسط، و74 في المائة من البلدان الأفريقية، و73 في المائة من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، و43 في المائة من البلدان غير المدرجة في مرفق تنفيذ إقليمي. ويبين الشكل 1 أدناه التكوين الإقليمي للتقارير الوطنية المقدمة عن الهدف الاستراتيجي 5.

الشكل 1

## عدد الأطراف التي أبلغت عن الهدف الاستراتيجي 5



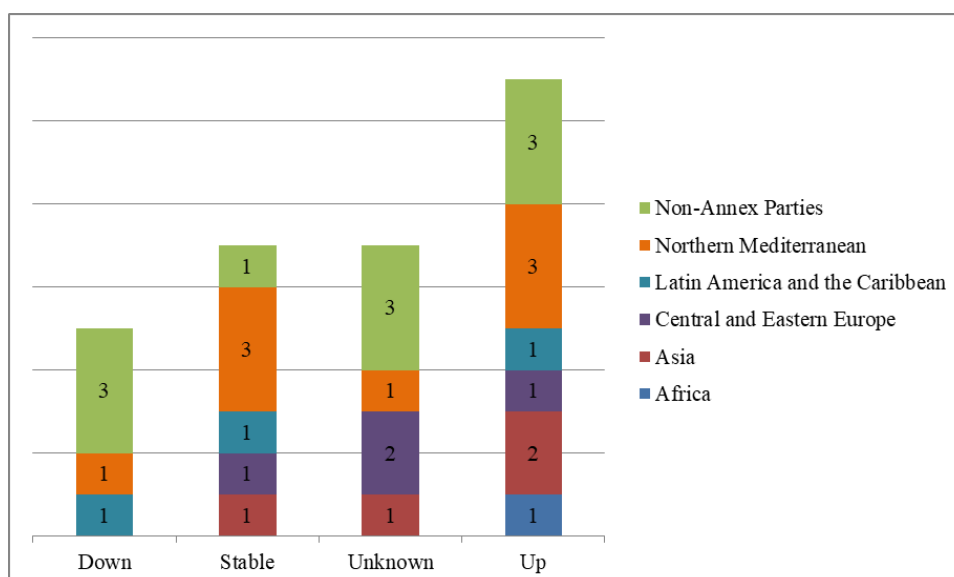
6- وقد شجع نظام الإبلاغ المنقح الأطراف على اتباع نهج منهجي ينطلق من القاعدة إلى القمة. وبما أن الأطراف استخدمت جزئياً مصادر بياناتها الوطنية وطبقت تعريفات مختلفة للتدفقات الدولية ذات الصلة، والنفقات/الإيرادات المحلية، ونقل التكنولوجيا، فإن قابلية البيانات للمقارنة منخفضة وينبغي اعتبار مجموع المبالغ مجموعاً تقريبياً.

## ألف- مؤشر التقدم 5-1: الموارد العامة الثنائية والمتعددة الأطراف

7- قدم ثلاثون بلداً من البلدان المانحة معلومات عن اتجاهات الموارد العامة الثنائية والمتعددة الأطراف الممنوحة. وكما هو مبين في الشكل 2، أبلغت معظم البلدان (37 في المائة) عن اتجاه تصاعدي، بينما أبلغ 23 في المائة منها عن اتجاه غير معروف، وظلت الاتجاهات مستقرة في 23 في المائة من الأطراف. وأشار 17 في المائة فقط إلى اتجاهات تنازلية في الموارد الممنوحة.

الشكل 2

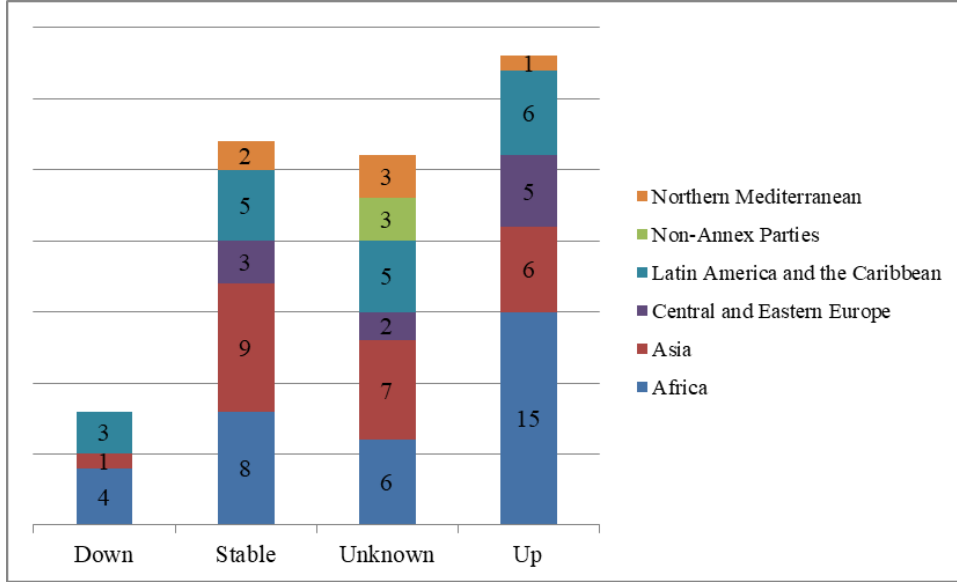
## اتجاهات الموارد المالية الممنوحة حسب المنطقة (عدد البلدان، الفترة 2016-2019)



8- وقدّم أربعة وتسعون بلداً، معظمها في أفريقيا، معلومات عن اتجاهات الموارد المتلقاة. وأبلغ أكبر عدد (35 في المائة) عن زيادة في الموارد المتلقاة خلال فترة الإبلاغ، بينما أبلغ 8 في المائة فقط عن انخفاض في تلك الموارد (انظر الشكل 3).

الشكل 3

اتجاهات الموارد المالية المتلقاة حسب المنطقة (عدد البلدان، الفترة 2016-2019)



9- وقدمت البلدان معلومات تكميلية عن تعبئة الموارد العامة الدولية، من منظور البلدان المتلقية والبلدان المانحة على حد سواء. وتتعلق الملاحظات الرئيسية بما يلي:

(أ) دور الاستراتيجيات الوطنية والاستراتيجيات والخطط الإنمائية الشاملة والبيئية واستراتيجيات التمويل المناخي، والخطط ذات الصلة بالتنوع البيولوجي والتصحر والمناخ والمحيطات ورأس المال الطبيعي والغابات والمراعي، في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك إدارة الجفاف. ومن الجدير بالذكر أن بعض البلدان قدمت أمثلة على وضع أطر استثمارية تتعلق خصيصاً بالإدارة المستدامة للأراضي (غانا) وإنشاء صناديق واعتماد استراتيجيات لتعبئة الموارد (ناميبيا)؛

(ب) أهمية الوثائق البرنامجية الصادرة عن الوكالات الإنمائية الوطنية باعتبارها مراجع رئيسية يُستند إليها في وضع السياسات العامة لتعبئة الموارد؛

(ج) أهمية القنوات المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة في تعبئة الأموال وتنفيذ المشاريع والبرامج، مثل مرفق البيئة العالمية (ولا سيما برنامج المنح الصغيرة)، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق أقل البلدان نمواً، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وصندوق التكيف؛

(د) دور السياسات التنظيمية الوطنية، التي تستهدف أيضاً الاقتصاد بوجه عام ومختلف القطاعات، في تهيئة الظروف المؤاتية لتعبئة الموارد الوطنية والدولية في البلدان المتلقية.

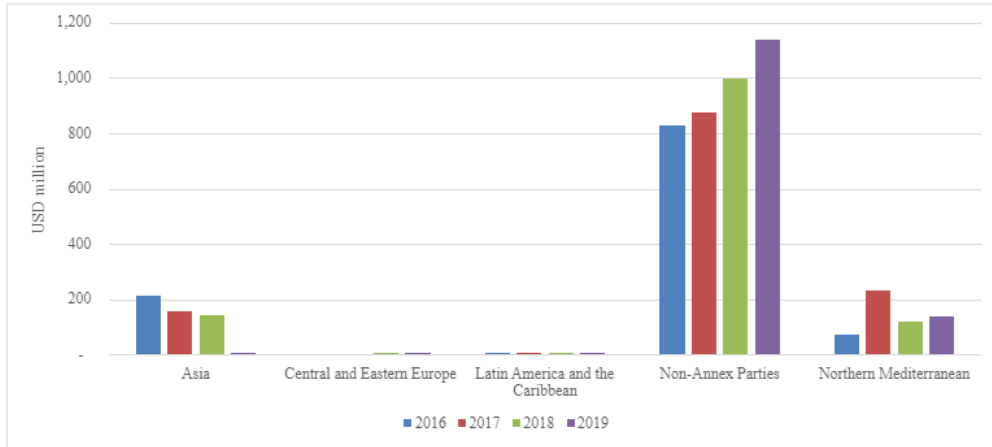
10- وفيما يخص البلدان المدرجة في المستوى 2، طلب إلى الأطراف أن تقدم بيانات كمية إجمالية وغير إجمالية عن الدعم المقدم والدعم المتلقى.

11- وبالنسبة للموارد المقدّمة، جمّع 26 طرفاً الجدول الموجز الذي يتضمن أرقاماً عن فترة السنوات الأربع بأكملها أو عن سنوات معينة. وقدم واحد وثمانون طرفاً بيانات عن مبالغ الموارد المتلقاة. وتؤكد مبالغ الموارد المقدّمة الاتجاه التصاعدي الذي لوحظ إبان فترة الإبلاغ. وتظهر البيانات أن 22 طرفاً التزموا بدفع مبلغ قدره 4,73 مليارات من دولارات الولايات المتحدة على مدى فترة السنوات الأربع (بمتوسط سنوي قدره 1,18 مليار دولار)، ما يؤكد زيادة طفيفة في التمويل على مر السنين (بواقع 4,3 في المائة في عام 2017، وبواقع 8,2 في المائة في عام 2018، وبواقع 14 في المائة في عام 2019). وأبلغ ثلاثة وعشرون طرفاً<sup>(1)</sup> عن مجموع مبالغ مدفوعة قدره 4,93 مليارات دولار في الفترة نفسها (بمتوسط سنوي قدره 1,23 مليار دولار)<sup>(2)</sup>. والمكسيك هي أحد البلدان الأطراف المتضررة التي تدفع أيضاً موارد إلى بلدان أطراف متضررة أخرى. وفيما يخص التوزيع الإقليمي، تظهر البيانات أن معظم الموارد الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة تأتي من بلدان غير مدرجة في مرفق تنفيذ إقليمي.

12- واستناداً إلى المبالغ المدفوعة، يتبين أن معظم الأموال تأتي من خمسة أطراف (أستراليا وألمانيا وإيطاليا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، بإجمالي مبالغ مدفوعة قدره 4,3 مليارات دولار (الشكل 4) مقابل التزامات قدرها 4,5 مليارات دولار. ويأتي أكبر المبالغ المدفوعة من ألمانيا (التي دفعت 2,44 مليار دولار)، تليها المملكة المتحدة (649,7 مليون دولار)، وأستراليا (515,8 مليون دولار) وهي المانح الوحيد المُبلغ من منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

الشكل 4

الموارد المقدّمة حسب المنطقة (المبالغ المدفوعة، بملايين دولارات الولايات المتحدة)



13- ومن منظور البلدان المتلقية، تلقي 78 طرفاً مبلغاً إجمالياً قدره 4,86 مليارات دولار<sup>(3)</sup> (بمتوسط سنوي قدره 1,2 مليار دولار) من 21 مانحاً؛ وتعد منطقة أفريقيا أكبر متلق للتمويل خلال فترة الإبلاغ (3,4 مليارات دولار)، حيث تلقت إثيوبيا 759 مليون دولار من الأموال المدفوعة (من أصل التزامات بمبلغ 529,5 مليون دولار)، تليها بوركينا فاسو ومالي (الشكل 5). أما المكسيك، فهو رابع أكبر البلدان المتلقية، ما يؤكد الدور المزدوج الذي يؤديه البلد في مجال التعاون الدولي على مكافحة التصحر وتدهور

(1) إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بولندا، تشيكيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، غيانا، فنلندا، كندا، ليتوانيا، ليسوتو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليونان.

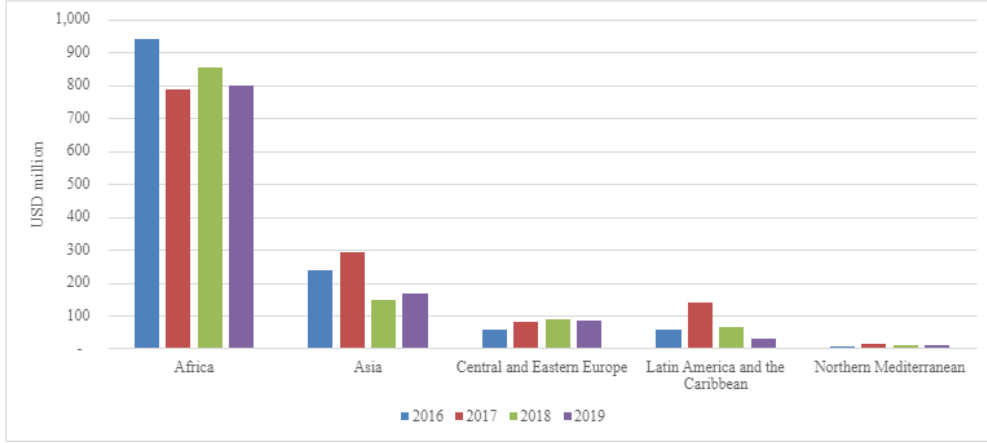
(2) تعزى الفروق بين الالتزامات والمدفوعات إلى طبيعة نقاط القياس المختلفة، ولا سيما إلى اختلاف وقت التعهد بالالتزامات عن وقت دفع الالتزامات، كما تعزى إلى أسباب ذات صلة بالمنهجية (كما في حالة بلجيكا).

(3) المبلغ المدفوع.

الأراضي والجفاف. وتعد آسيا ثاني أكبر منطقة متلقية للتمويل بواقع 845 مليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الشكل 5

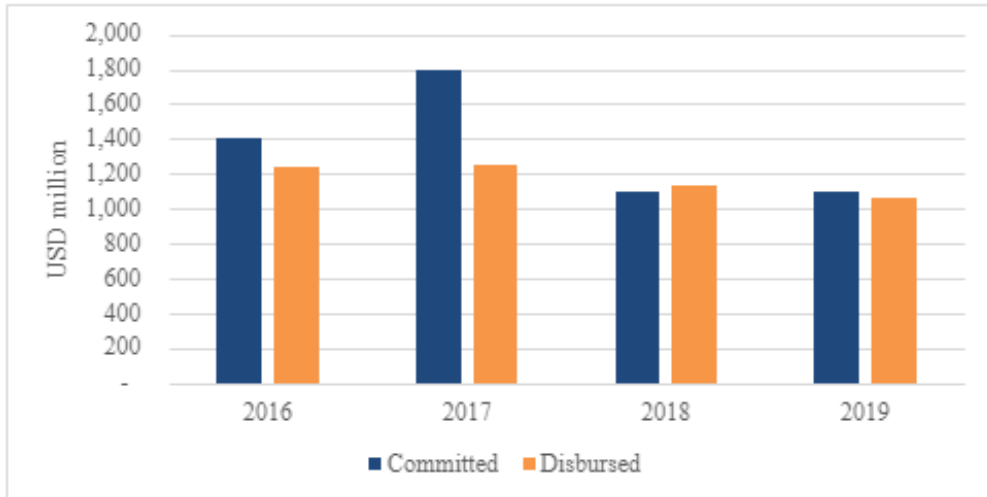
الموارد المتلقاة حسب المنطقة (المبالغ المدفوعة، بملايين دولارات الولايات المتحدة)



14- وسجل اتجاه تصاعدي في الموارد المتلقاة على الصعيد العالمي (انظر الشكل 6)، ولكن الأرقام لا تبين ذلك إلا جزئياً. ولوحظت زيادة طفيفة في المبالغ الملتزم بها والمبالغ المدفوعة في عام 2017، ولكن تلك المبالغ انخفضت في العام التاليين. غير أن البلدان المانحة والبلدان المتلقية لم تقدم جميعها معلومات كمية عن المبالغ المدفوعة، واستخدمت الأطراف منهجيات مختلفة في حساب الأنشطة المرتبطة ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وعلاوة على ذلك، قدمت بعض الأطراف معلومات كمية عن المبالغ المدفوعة أو المتلقاة في سنوات معينة وليس في فترة الإبلاغ بأكملها، ولم تدرج المساهمات المتعددة الأطراف في البيانات الافتراضية، التي لم تبلغ عنها معظم البلدان بالتفصيل. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت بعض الأطراف عن مساهمات بالأسعار الثابتة، وأبلغ جزء كبير من البلدان عن اتجاه غير معروف. وأخيراً، يبين التحليل أن عدد البلدان المتلقية التي قدمت تقارير أقل من عدد البلدان المتلقية للتمويل المقدم من البلدان المانحة.

الشكل 6

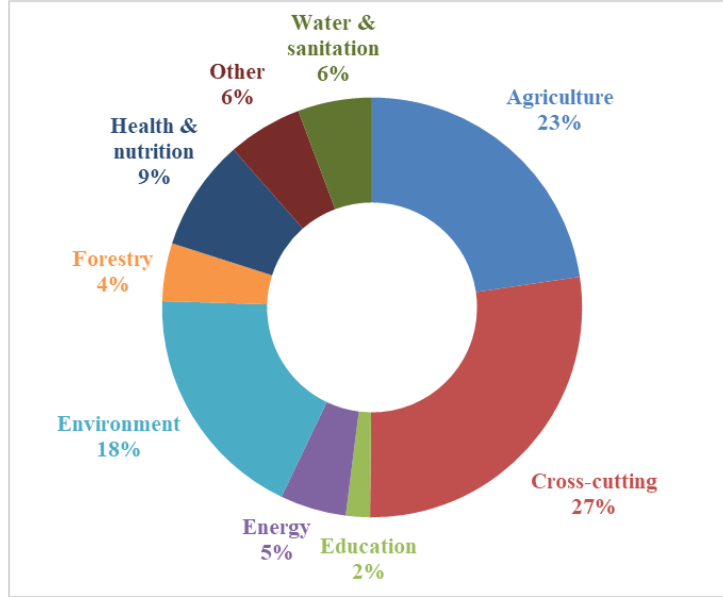
الموارد المتلقاة على مر السنين (الملتزم بها والمدفوعة، بملايين دولارات الولايات المتحدة)



15- إجمالاً، أبلغ 18 بلداً مانحاً عن دفع 5 مليارات دولار لتمويل 10 966 مشروعاً. وخمسون في المائة من هذه المشاريع هي مشاريع في مجال الزراعة أو شاملة لعدة قطاعات (انظر الشكل 7) يمولها 11 بلداً من البلدان ذات الدخل المرتفع من خلال 5 107 مشاريع (انظر الشكل 7). ويعد القطاع البيئي ثالث أكبر القطاعات المستفيدة من الموارد المدفوعة بعد قطاع الزراعة والمشاريع الشاملة لعدة قطاعات، إذ استأثر بما مجموعه 509,8 ملايين دولار من خلال 809 مشاريع.

الشكل 7

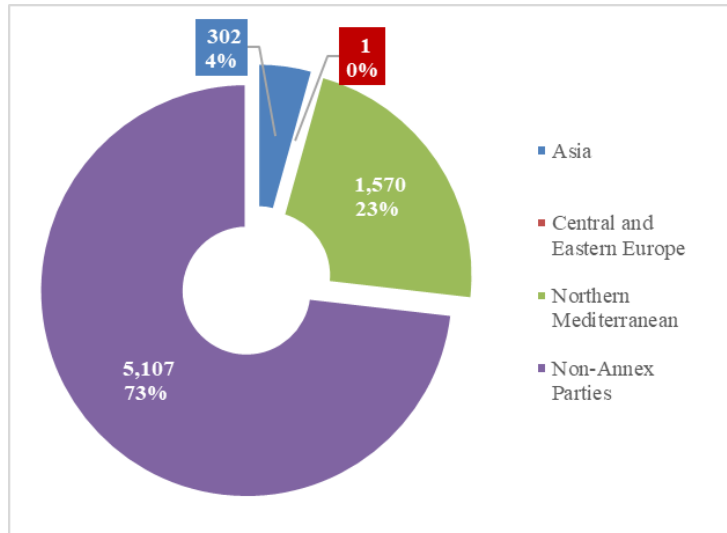
التوزيع القطاعي للموارد الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة (النسبة المئوية للمبالغ المدفوعة)



16- وبلغ مجموع المشاريع المنفذة في مجال المساواة بين الجنسين 6 980 مشروعاً؛ وهي مشاريع يمول 99 في المائة منها عن طريق المنح، ويشمل 1 989 مشروعاً منها عنصراً لبناء القدرات. ويأتي أكبر المبالغ المدفوعة من ألمانيا، التي دفعت 1,97 مليار دولار لتمويل 2 488 مشروعاً في مجال المساواة بين الجنسين (انظر الشكل 8).

الشكل 8

المشاريع المنفذة في مجال المساواة بين الجنسين (عدد المشاريع التي تلقت دفعات التمويل)

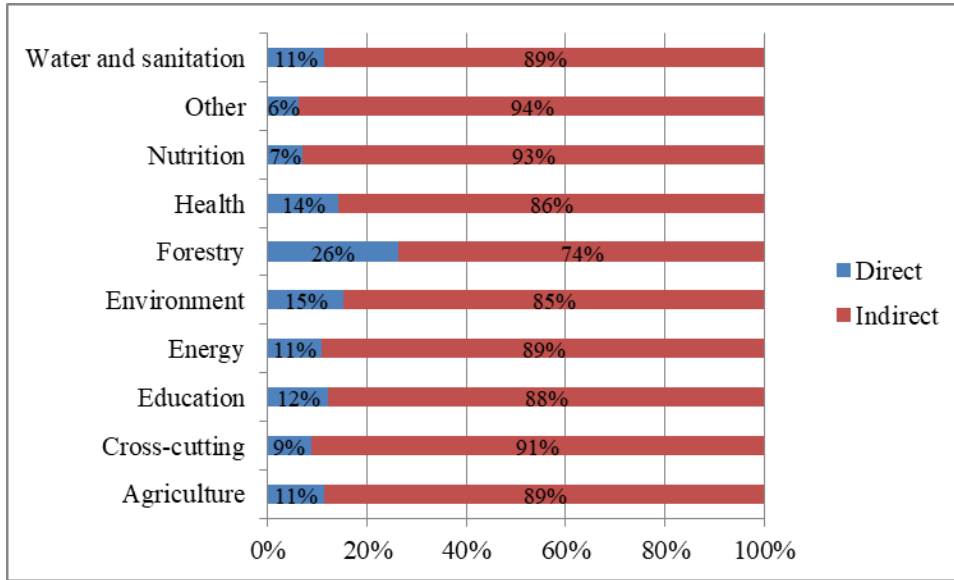




17- وعلاوة على ذلك، تظهر البيانات أن معظم المشاريع المبلغ عنها هي مشاريع لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف (الشكل 9). وينفذ معظم المشاريع التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في قطاع الحراجة (26 في المائة) وفي قطاع البيئة (فيما يتعلق بالسياسات البيئية وحفظ المحيط الحيوي).

الشكل 9

حصة الموارد التي ترتبط ارتباطاً مباشراً وغير مباشر بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف (حسب القطاع)



18- ومن منظور منهجي، مكن استخدام الأطراف للبيانات الافتراضية من تحديد إجمالي المبالغ المدفوعة. وقد استخدمت منهجيات مختلفة في تحديد الدعم المرتبط ارتباطاً مباشراً وغير مباشر بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ورغم ما بذلته الأطراف من جهود في سبيل توضيح المنهجيات المستخدمة، فإنه لا يزال يتعين توضيح البيانات وتكتملتها للحيلولة دون إساءة تفسيرها فيما يتعلق بالعناصر المطبقة على المبالغ المدفوعة لتمويل الأنشطة المرتبطة ارتباطاً مباشراً وغير مباشر بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، مثل العملة والوحدات وقياس الأسعار والوزن، واستخدام معادل المنح.

## باء - مؤشر التقدم 5-2: الموارد العامة المحلية

19- يحلل هذا الفرع مؤشر التقدم المحرز في تحقيق الهدف الاستراتيجي 5-2 المتعلق بتعبئة الموارد العامة المحلية باعتبارها أحد مصادر تمويل أنشطة مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ويستند التحليل إلى المعلومات التي قدمتها البلدان عن الظروف والسياسات الوطنية، والأدوات المالية، والنفقات المحلية والإعانات، فضلاً عن الإيرادات الحكومية والضرائب البيئية. وتنقسم النهج التي تتبعها البلدان في تعبئة الموارد المحلية إلى أربع فئات، هي: '1' أطر السياسات العامة، والمؤسسات، والبرامج، والمشاريع؛ '2' اللوائح والمعايير وأطر الأداء؛ '3' السياسات الضريبية؛ '4' الأدوات المالية. وتتناول بقية هذا الفرع هذه النهج الأربعة بمزيد من التفصيل.

20- ومن خلال الأطر الاستراتيجية الدولية والوطنية، والتطورات المؤسسية، والبرامج والمشاريع، خططت البلدان وأقرت طائفة متنوعة من الإجراءات الرامية إلى مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وأشارت بلدان عدة في تقاريرها إلى مؤسسات معترف بها عموماً تُعنى بمعالجة المسائل المتصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بينما أشارت بلدان عدة أخرى بالإضافة إلى ذلك إلى إنشاء مؤسسات

جديدة تركز على مجالات مواضيعية محددة مثل إنشاء وحدات معنية بمكافحة الجفاف. وأدت الأطر الاستراتيجية الوطنية والدولية أيضاً دوراً هاماً في تصميم إجراءات تنفيذ الاتفاقية في المجالات الإنمائية المواضيعية التي تسهم إسهاماً مباشراً أو غير مباشر في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف مثل: السياسات الزراعية، والتنمية الريفية، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وحماية البيئة، والجفاف، والحد من الفقر، والتنمية، والحضرنة، والاستثمار من جانب القطاع الخاص. ومن بين خيارات السياسة العامة التي ذكرتها البلدان في تقاريرها، استحداث برامج ومشاريع محددة تهدف إلى معالجة الجوانب المتصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وتغطي هذه الأنشطة طائفة واسعة من المجالات المواضيعية<sup>(4)</sup>.

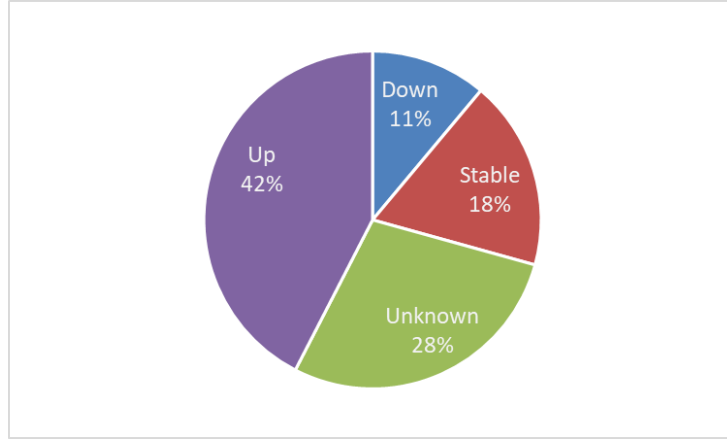
21- وأشارت البلدان أيضاً إلى استخدام اللوائح والمعايير البيئية وأطر الأداء البيئي باعتبارها بعض الأدوات الرئيسية المستخدمة في جهودها الرامية إلى معالجة قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. فعلى سبيل المثال، سنت بلدان قوانين لتنظيم إدارة نفايات التربة، ووضع أطر تتعلق بالغطاء الأرضي، واستحداث تراخيص لإدارة الغابات، والتمكين من الاضطلاع بأنشطة استصلاح الأراضي، وتنفيذ آليات الرصد والمراقبة، وذلك بغرض حفظ موارد الأراضي. وبالإضافة إلى هذه التدابير، أشارت البلدان إلى استخدام الشهادات الدولية وتطبيق الأطر الدولية للضمانات البيئية والاجتماعية باعتبارها أدوات هامة لتنظيم أثر الأنشطة.

22- وتعد السياسات الضريبية، التي تشمل النفقات والضرائب ذات الصلة، من بين أدوات السياسة العامة التي تستخدمها البلدان لمواءمة الأنشطة الاقتصادية مع الأهداف المتصلة بمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وفيما يخص تحفيز اتباع الممارسات المراعية للبيئة، أشارت البلدان أيضاً إلى الممارسات التي تنطوي على استخدام الإعانات والإعفاءات الضريبية كحوافز مالية. ومن أمثلة تلك التدابير، منح إعفاءات ضريبية في حالات استصلاح الأراضي الفاحلة، وإنشاء نظم ري فعالة وحفظ المياه والتربة، واستخراج رواسب الأنهار، والمبادرات الرامية إلى تحويل الأراضي الزراعية إلى غابات. وتستخدم آليات الدعم العيني أيضاً كإعانات لهذه المبادرات. وعلاوة على ذلك، تشير المعلومات الواردة من 99 بلداً قَدَمَ معلومات عن مؤشر الهدف الاستراتيجي 5-2 (المستوى 1) المتعلق بالنفقات العامة المحلية (بما في ذلك الإعانات)، إلى أن هذه الموارد أخذت في "الازدياد" في 42 في المائة من البلدان التي قدمت معلومات عن هذا البند؛ وأنها تظل "مستقرة" في 18 في المائة من البلدان؛ وأنها "انخفضت" في 11 في المائة من البلدان؛ وأنها "غير معروفة" في 28 في المائة من البلدان (انظر الشكل 10).

(4) تغطي البرامج والمشاريع المذكورة في التقارير المجالات المواضيعية التالية: الغابات؛ وإدارة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وإصلاحها؛ والإدارة المستدامة للأراضي؛ والمساواة بين الجنسين؛ وتحديد أثر تدهور الأراضي؛ والرصد البيئي؛ وإدارة مخاطر الكوارث؛ وإصلاح النظم الإيكولوجية وإعادة تأهيلها؛ والزراعة الحافظة للموارد؛ وإدارة المراعي؛ والتربية المستدامة للماشية؛ والبحث والتطوير؛ والعواصف الرملية والترابية؛ والإدارة المستدامة للتربة؛ والإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ والإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية؛ وحفظ التنوع البيولوجي؛ والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛ والمرونة البيئية والاجتماعية؛ وتطهير البيئة واستصلاحها؛ وإصلاح النظم الإيكولوجية المتدهورة وإعادة تأهيلها؛ وبناء القدرات.

الشكل 10

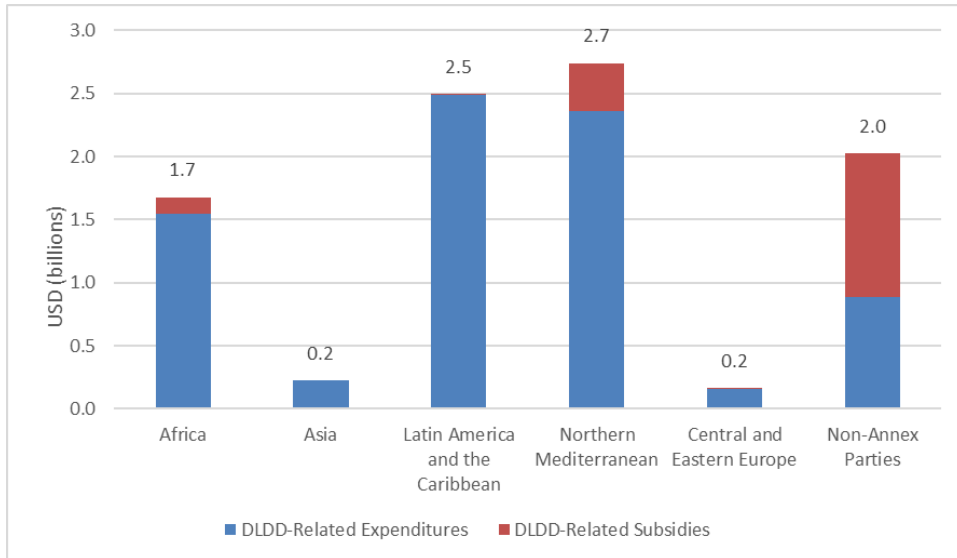
اتجاهات الإنفاق المحلي على مشاريع مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف (بالنسبة المئوية)



23- وفيما يخص الاتجاهات الكمية للموارد المحلية التي تتألف من النفقات والإعانات، يُبرز تحليل التقارير أن مبلغاً قدره 9,3 مليارات دولار يستهدف سنوياً الأنشطة ذات الصلة بمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وقد أُبلغ عن معظم هذه الموارد (82 في المائة) تحت بند النفقات، بينما تخصص النسبة المتبقية، وقدرها 18 في المائة، عن طريق الإعانات. وهذه المعلومات مستمدة من البيانات المقدمة من 46 بلداً في إطار مؤشر التقدم المحرز في تحقيق الهدف الاستراتيجي 5-2 (المستوى 2). ويبين الشكل 11 كذلك توزيع هذه الاتجاهات حسب المناطق.

الشكل 11

الموارد المحلية حسب المنطقة - النفقات والإعانات المخصصة لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)

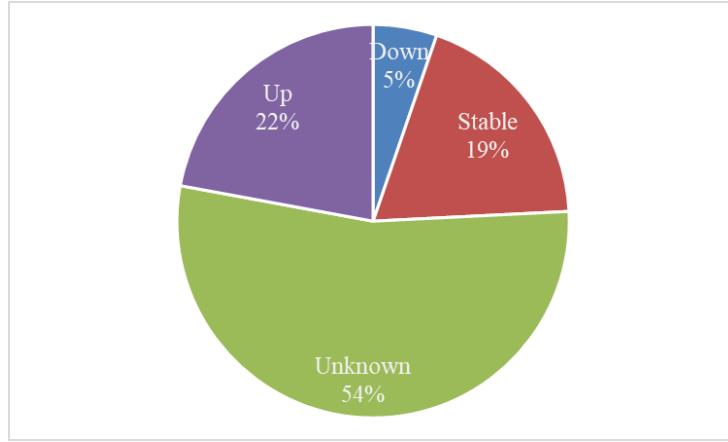


24- وتعد الرسوم الضريبية المفروضة على الأنشطة الحرجية وعلى أنشطة التعدين من بين التجارب التي ذكرتها الدول فيما يتعلق باستخدام أداة السياسة العامة هذه. وفي بعض الحالات، تخصص الموارد المحصّلة من خلال الضرائب فيما بعد لتمويل الأنشطة الرامية إلى مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وأفادت البلدان كذلك بأن اتجاهات الإيرادات العامة المحلية المتأتية من الأنشطة المتصلة

بالاتفاقية أخذة في "الازدياد" في 22 في المائة من البلدان؛ وبأنها تظل "مستقرة" في 19 في المائة من البلدان؛ وبأنها "انخفضت" في 5 في المائة من البلدان؛ وبأنها "غير معروفة" في 54 في المائة من البلدان. وقدم ما مجموعه 95 بلداً معلومات في إطار مؤشر الهدف الاستراتيجي 5-2 (المستوى 1) (انظر الشكل 12). وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالتحليل الكمي للإيرادات المحلية المرتبطة بأنشطة مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بما في ذلك الضرائب البيئية ذات الصلة، أفادت البلدان بأنها عبأت ما مجموعه 2,1 مليار دولار في إطار هذا البند، وذلك استناداً إلى البيانات المقدمة من 14 بلداً.

الشكل 12

اتجاهات الإيرادات المحلية المتأتية من أنشطة مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف (بالنسبة المئوية)

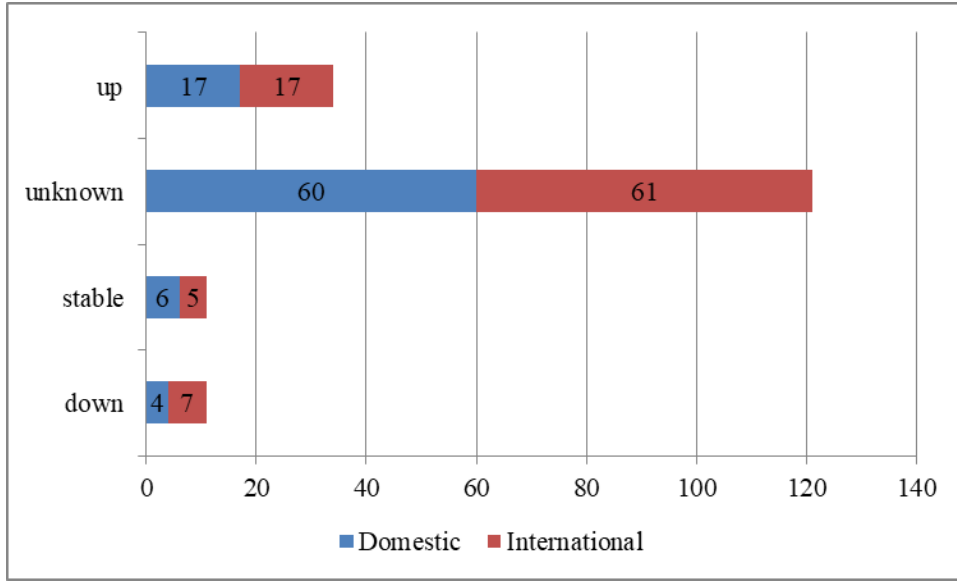


25- أشارت التقارير القطرية أيضاً إلى أدوات مالية عدة تستخدمها البلدان، بما في ذلك إنشاء صناديق وطنية جديدة في مجالات مواضيعية مثل إعادة تأهيل الأراضي، والإدارة المستدامة للغابات، وتغير المناخ، والجفاف، والحد من مخاطر الكوارث، والبيئة، والتنمية، وحماية الأراضي الزراعية الرعوية، وتنمية المناطق الحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت التقارير القطرية أيضاً السندات الخضراء، والمشاريع، والتصاريح، مثل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، والدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، وأسواق الكربون. ومن النهج الشائعة الأخرى في مجال تعبئة الموارد، شراكات التمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص. وعلاوة على ذلك، استُخدمت المنح المخصصة والقروض الميسرة في إطار مبادرات التمويل البالغ الصغر في دعم النساء والشباب، وكذلك صغار المزارعين. ومع تزايد تواتر حالات الجفاف وشدها، أشارت التقارير أيضاً في هذا السياق إلى برامج التعويض عن الخسائر.

### جيم - مؤشر التقدم 3-5: الموارد الخاصة الدولية والمحلية

26- أشار تسعون بلداً إلى اتجاه تصاعدي أو تنازلي فيما يخص الهدف الاستراتيجي 5-3. ومع أن معظم البلدان أدرجت معلومات وصفية في تقاريرها، فإن اتجاه الموارد الخاصة غير معروف في معظم تلك البلدان (الشكل 13). ومن بين البلدان التي أفادت بأن اتجاه تلك الموارد معروف فيها، أشارت الأغلبية إلى اتجاه تصاعدي (51 في المائة بالنسبة للموارد الدولية و63 في المائة بالنسبة للموارد الخاصة المحلية).

## اتجاهات الموارد المالية الخاصة الدولية والمحلية (على الصعيد العالمي، الفترة 2016-2019)

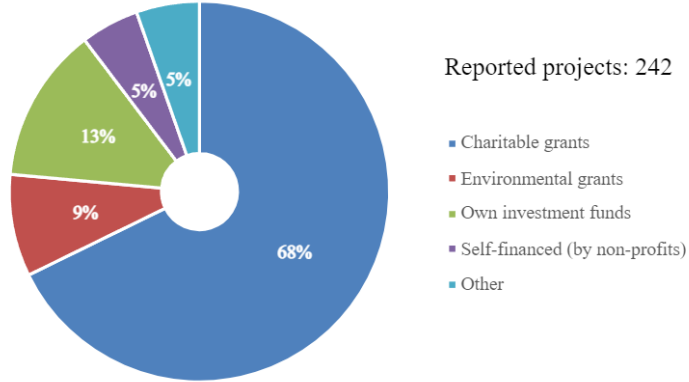


27- وقدمت الأطراف معلومات عن مصادر التمويل المبتكرة، التي رُصدت أيضاً إبان دورة الإبلاغ السابقة<sup>(5)</sup>. وأشارت بعض الأطراف (أرمينيا وبوتان ودومينيكا والمملكة المتحدة) إلى صناديق محددة أنشئت في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص على المستوى الوطني في طائفة من القطاعات المستفيدة من الموارد الممنوحة من القطاع الخاص (ولا سيما في مجالات الحراجة والمياه وإدارة المناطق المحمية) وهي صناديق تعمل أيضاً على تعبئة التمويل الأخضر، وتحصل على الدعم أيضاً من خلال التمويل المخصص في إطار الصناديق التابعة للأمم المتحدة (مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق تحييد أثر تدهور الأراضي) وكذلك من خلال التمويل المقدم من الجهات المانحة على الصعيد الثنائي. ومن مصادر التمويل الخاص المبتكر على الصعيد الدولي، أشارت بوتان إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية باعتبارها من أكبر مصادر التمويل. وسلطت أطراف أخرى الضوء على نقص التمويل المبتكر والخاص في بلدانها.

(5) قدم مؤشر التقدم السابق بعض الأفكار عن سبل تحديد مصادر التمويل المبتكرة، ولكن من دون إلزام الأطراف باتتبع نهج معين في هذا الصدد. انظر -2- <[https://prais.unccd.int/sites/default/files/helper\\_documents/2-Manual\\_EN\\_1.pdf](https://prais.unccd.int/sites/default/files/helper_documents/2-Manual_EN_1.pdf)>

الشكل 14

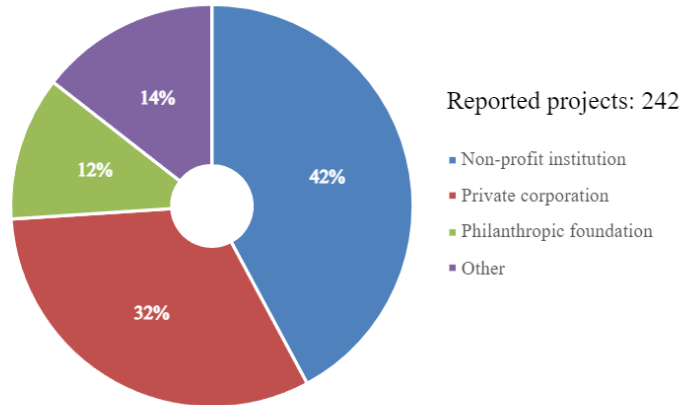
الموارد الخاصة المعبأة بواسطة أداة مالية (على الصعيد العالمي، الفترة 2016-2019)



28- وأبلغت الأطراف عن مشاريع وأمثلة وممارسات أفضل مُؤَل معظمها من خلال منح مقدمة من مؤسسات لا تستهدف الربح وشركات خاصة (انظر الشكلين 14 و15)، في قطاعات الزراعة والحراجة والصناعة الرملية وحفظ الطبيعة والمياه. وأبلغت إيطاليا عن دور مصرفها الإنمائي الوطني في تعبئة التمويل من القطاع الخاص وفي إشراك القطاع الخاص المحلي والدولي في هذا الصدد.

الشكل 15

أنواع مؤسسات التمويل من القطاع الخاص



29- ويوفر القطاع الخاص التمويل ويساهم في جهود التنفيذ من خلال أنشطة الدعوة، والأنشطة العامة المحددة، والمساهمات العينية، واتفاقات الشراكة الطوعية. وأشارت أطراف أخرى إلى إشراك المجتمعات المحلية باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في مجال الإدارة المشتركة للموارد الطبيعية وفي تنفيذ المشاريع.

30- وتؤدي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في تعبئة الموارد، وإذكاء الوعي، وجمع الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الإرشادية. وأشار أيضاً إلى دور الأوساط الأكاديمية في تقديم المساهمات العينية ومساهمات التمويل المشترك.

31- وتحقق الشراكات المقامة بين القطاعين العام والخاص نجاحاً في تعبئة الموارد اللازمة للقطاعات والأنشطة ذات الصلة (تثبيت الكثبان الرملية، وجمع المياه، وزراعة الأراضي المتدهورة، والمراعي والغابات، وحفر الآبار). ويمول القطاع الخاص أيضاً الأنشطة ذات الصلة بشكل مستقل عن القطاع العام وبصرف النظر عن السياسات القائمة. فكثيراً ما يجمع القطاع الخاص بين أعماله التجارية وإجراءات استصلاح الأراضي أو يجعل من مكافحة التصحر نشاطه التجاري الرئيسي. وينفذ القطاع الخاص مشاريع وأنشطة في القطاعات ذات الصلة بحماية التربة والمياه، وتغير المناخ، واستصلاح النظم الإيكولوجية والأراضي، والحراثة الزراعية وتخصيص الأراضي، وإنتاج الخشب، والتعدين، وحفظ التنوع البيولوجي.

32- وأشار تسعة وعشرون بلداً إلى تنفيذ سياسات وتدابير على الصعيد الوطني من أجل تحفيز القطاع الخاص على دعم مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، ومن أمثلة تلك السياسات والتدابير، الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال التجارية وتهيئة بيئة مؤاتية لها، والتنظيم القطاعي للأسواق (مثل قطاعات إنتاج الخشب والتعدين والحراثة)؛ والصكوك الناظمة (التشريعات والخطط، واعتماد القوانين ذات الصلة بالشراكات المقامة بين القطاعين العام والخاص)؛ والأدوات الاقتصادية (الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية، والحوافز الضريبية والمالية، والتعويضات البيئية)؛ والأدوات الإعلامية (المبادئ التوجيهية، وحلقات النقاش والحوارات، وأنشطة التوعية). وأفادت بعض البلدان بأنها لا تنفذ حالياً أي سياسات أو تعمل على تعبئة أي موارد من القطاع الخاص؛ بينما أفادت بلدان أخرى بأنها بصدد وضع سياسات تكفل إشراك القطاع الخاص.

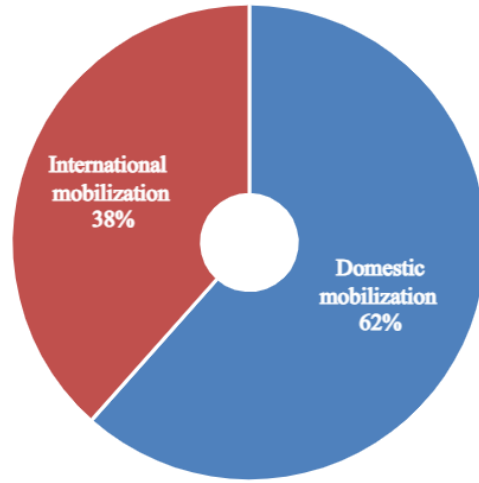
33- وأبلغ ثمانية عشر بلداً عن المستوى الثاني للهدف الاستراتيجي 5-3 من خلال عرض الممارسات الفضلى المتبعة في إشراك القطاع الخاص والأمثلة الجيدة في هذا الصدد. وقدمت بعض الأطراف، مثل إيطاليا والصين، قائمة أشمل من الأنشطة، حيث أبلغتا عن 56 مشروعاً و93 مشروعاً، على التوالي، وهي مشاريع تقوم على إشراك منظمات غير حكومية وشركات خاصة في أنشطة مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

34- ويجري تنفيذ ما مجموعه 149 مشروعاً محلياً، وتوفر الشركات الخاصة معظم الأموال اللازمة لتنفيذ تلك المشاريع. وقد ساهمت المنظمات غير الربحية في تنفيذ جميع المشاريع، وعددها 93 مشروعاً، من خلال تعبئة الموارد على الصعيد الدولي (انظر الشكل 16).

الشكل 16

تعبئة الموارد الخاصة المحلية والدولية

Reported projects: 242

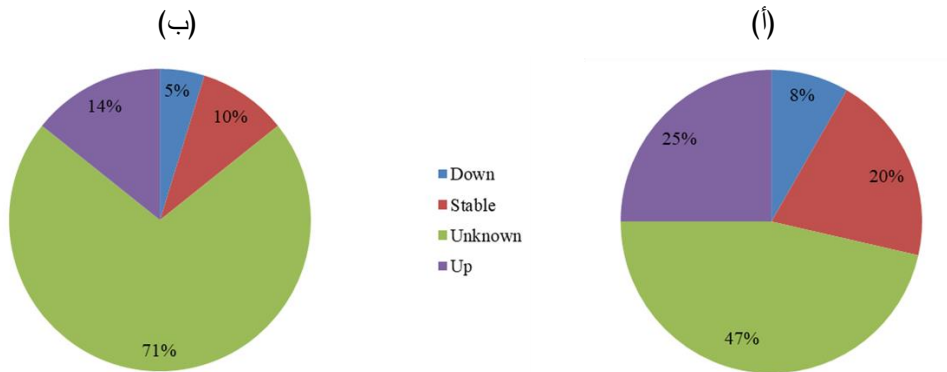


دال - مؤشر التقدم 4-5: نقل التكنولوجيا

35- أشار واحد وعشرون بلداً من البلدان المانحة إلى اتجاه في الموارد الدولية المقدمة، وأشار 84 بلداً إلى اتجاه في الموارد المتلقاة لتمويل أنشطة نقل التكنولوجيا<sup>(6)</sup>. ومع أن معظم البلدان أدرجت معلومات وصفية في تقاريرها، فإن اتجاه تلك الموارد غير معروف في معظم تلك البلدان (الشكل 17). ومن بين البلدان التي أفادت بأن اتجاه تلك الموارد معروف فيها، أشار 50 في المائة من البلدان المانحة و47 في المائة من البلدان المتلقية إلى اتجاه تصاعدي في الموارد المقدمة/المتلقاة لنقل التكنولوجيا.

الشكل 17

اتجاهات الموارد الدولية المقدمة والمتلقاة في إطار مشاريع نقل التكنولوجيا (على الصعيد العالمي، في الفترة 2016-2019)



ملاحظة: (أ) حصة البلدان المانحة للموارد؛ (ب) حصة البلدان المتلقية للموارد.

(6) على غرار مؤشر التقدم 1-5، هناك ما يبرر افتراض أن بلداناً عدة أبلغت عن اتجاهات الموارد المالية المقدمة مشفوعة بتفسير مختلف عن التفسير المقترح. وربما تكون البلدان المستفيدة حصراً قد أبلغت عن تقييمها لاتجاه الدعم المقدم إليها بدلاً من الإبلاغ عن الموارد التي قدمتها إلى بلدان نامية أخرى.

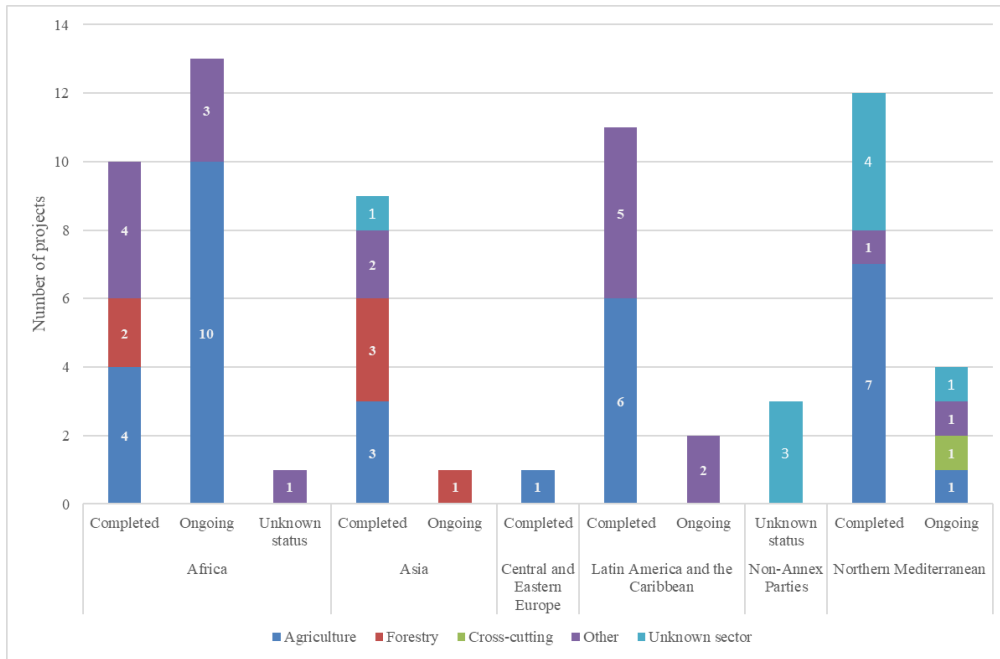


36- وفيما يتعلق بمؤشر التقدم المحرز في تحقيق الهدف الاستراتيجي 5-4، لم تبلغ سوى إسرائيل وإيطاليا وبلجيكا عن المبالغ الكمية المرتبطة بالمشروعات الممولة في بلد نام ثالث، بينما أبلغت خمسة أطراف عن مبالغ دُفعت لتمويل مشاريع نقل التكنولوجيا داخل البلد المعني. ولهذا السبب، لم يحسب إجمالي تلك المبالغ.

37- وأبلغت الأطراف عن 67 مشروعاً في مجال نقل التكنولوجيا، وهي مشاريع نفذ العديد منها في قطاعات "أخرى" و"غير معروفة"، على النحو المبين في الشكل 18. وكانت معظم الأنشطة المنفذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في أفريقيا، أما المنطقة التي تضم أكبر عدد من المشاريع المنجزة فهي منطقة شمال المتوسط، بنسبة 18 في المائة من مجموع المشاريع المبلغ عنها.

الشكل 18

### حالة مشاريع نقل التكنولوجيا حسب القطاع والمنطقة



38- ولم يقدم ستة وستون بلداً معلومات وصفية، ولكن الأطراف المانحة والمتلقية على السواء أبلغت عن أمثلة وممارسات فضلى في مجال نقل التكنولوجيا. وقدمت الأطراف المتلقية معلومات مفصلة عن التكنولوجيات المطلوبة، بينما قدم عدد قليل من الأطراف المانحة معلومات مستفيضة عن مؤشر التقدم هذا عموماً.

39- وكثيراً ما أشير إلى وكالات الأمم المتحدة والصناديق البيئية، ولا سيما مرفق البيئة العالمية (وبرنامج المنح الصغيرة التابع له)، باعتبارها قنوات هامة لدعم نقل التكنولوجيا، إلى جانب التمويل من المصادر الثنائية.

40- وأبلغت بعض الأطراف المتلقية عن وضع سياسات واتخاذ تدابير ترمي إلى تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا من القطاع الخاص وتمكينهما. وتتفد معظم مشاريع نقل التكنولوجيا التي أشارت إليها الأطراف في قطاعات الزراعة والحراجة والمياه. وتناولت الأطراف أيضاً الضرائب المفروضة على الشركات والمعايير المتعلقة بخدمات نقل التكنولوجيا، بينما أشار بعضها إلى الخطط الوطنية ذات الصلة بالتكنولوجيات، وهي خطط ليست مكرسة بالضرورة لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

41- وأكد أحد الأطراف المانحة وأحد الأطراف المتلقية أن نقل التكنولوجيا غالباً ما يكون جزءاً لا يتجزأ من كل مشروع من المشاريع المدعومة. وأشارت الأطراف إلى أن التكنولوجيات كثيراً ما تهدف إلى دعم صنع القرارات العامة، ولا سيما في مجالات الرصد ورسم الخرائط وجمع البيانات. وكثيراً ما تكون أنشطة بناء القدرات هي الهدف الرئيسي أو جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة ذات الصلة بنقل التكنولوجيا.

42- وقدمت البلدان معلومات مستفيضة عن التكنولوجيات اللازمة لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، مع وجود أوجه تشابه كبيرة من حيث الاحتياجات التكنولوجية (على النحو التالي):

(أ) الرصد والتتبع: نظم لتحديد أسباب تدهور الأراضي/الغطاء الأرضي والتغير في استخدام الأراضي، وبناء القدرات في مجال نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، وجمع البيانات والتدريب على استخدام نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، وجرد الموارد الحرجية، ورسم الخرائط الرقمية للتربة، وتكنولوجيات الطائرات المسيّرة، ونظم الإنذار المبكر بالجفاف؛

(ب) تكنولوجيات إدارة المياه ونظم الري وجمع المياه؛

(ج) الزراعة المراعية للمناخ/القادرة على الصمود، والزراعة العضوية، والممارسات الزراعية المتكيفة مع المناخ، والحراثة الزراعية، والزراعة الإيكولوجية، والإنتاج الزراعي المستدام؛

(د) ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي: تثبيت رقعة التصحر، وإعادة تأهيل الغابات المصنفة، وتبادل المعارف؛

(هـ) البحوث والدراسات: دراسات عن المناطق المتدهورة أو الحساسة، والتحديد الكمي لمحتوى الكربون في التربة، والدراسات المتعلقة بالعواصف الرملية، والبحوث المتعلقة بالأنواع القادرة على تحمل الجفاف؛

(و) كفاءة استخدام الموارد وتكنولوجيات الطاقة: طاقة الرياح وكفاءة استخدام الموارد في المباني؛

(ز) سياسات حفظ الموارد الوطنية: إدارة المناطق المحمية ونقل المعارف ذات الصلة بالتكنولوجيات الرقمية.

43- وأبلغت البلدان أيضاً عن تحديات في الحصول على التكنولوجيا أو تطويرها، ومن أهم تلك التحديات افتقار القطاع العام إلى القدرة المالية (على الصعيدين الوطني والمحلي)، والافتقار إلى القدرة على استخدام التكنولوجيا (مثل نظم المعلومات الجغرافية)، والافتقار إلى البيانات والمعدات.

## هاء - مؤشر التقدم 5-5: الدعم المستقبلي للأنشطة المتصلة بتنفيذ الاتفاقية

44- قدم 53 بلداً، من أصل 116 بلداً، معلومات مستفيضة في إطار مؤشر التقدم هذا. وفي معظم الحالات، لم تقدم الأطراف في تقاريرها مبالغ تقديرية محددة من الموارد اللازمة في المستقبل، ولكنها أدرجت المشاريع أو البرامج الجاري أو المزمع تنفيذها، أو السياسات والصكوك الناظمة الرامية إلى تعبئة الموارد، بما في ذلك من القطاع الخاص.

45- وتشمل الموارد المحلية المخصصة لتنفيذ الاتفاقية في المستقبل (مؤشر التقدم المحرز في تنفيذ الهدف الاستراتيجي 5-5-1) الأنشطة الجاري تنفيذها على وجه الخصوص في مجالات الزراعة، والتنمية الريفية، والحراثة، وإدارة المياه، وحماية الموارد الطبيعية وحفظها، وإدارة النفايات، وإدارة مخاطر الكوارث. وأشارت بعض الأطراف إلى أهمية أوجه التآزر مع اتفاقيات ريو الأخرى، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة

الإطارية بشأن تغير المناخ، التي كثيراً ما تقود خطط واستراتيجيات تعبئة الموارد. وقد أثرت التطورات الأخيرة التي شهدتها اتفاقية التنوع البيولوجي أيضاً تأثيراً كبيراً في تعزيز الالتزام بتعبئة الموارد. وتتضمن التقارير معلومات عن الميزانيات المحلية (المؤقتة) لمختلف البلدان والمبادرات ذات الصلة بالزراعة وتدهور الأراضي والإدارة البيئية، كما تتضمن معلومات عن تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والحفاظ على التنوع البيولوجي. واعتمد عدد من البلدان تشريعات وسياسات وأدوات اقتصادية بشأن مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، مثل دفع أموال للمزارعين مقابل ما يقدمونه من خدمات إيكولوجية. ويخطط عدد من البلدان لزيادة التمويل المخصص للممارسات الزراعية المستدامة، واستصلاح الموائل، وتحسين نوعية المياه، والقدرة على الصمود في وجه الفيضانات والجفاف، وغرس الأشجار، والحد من انبعاثات الكربون، والتكيف مع تغير المناخ، فضلاً عن توسيع قاعدة المعارف التقنية والأدلة اللازمة لوضع سياسات محددة وتنمية القدرات والتوعية.

46- وقدم عدد قليل من المانحين معلومات عما سيقدمونه في المستقبل من موارد مالية وغير مالية دولية (المؤشر الفرعي للهدف الاستراتيجي 5-5-2). غير أنهم أشاروا إلى مساهماتهم المقبلة في الصناديق المتعددة الأطراف (مرفق البيئة العالمية، وصندوق أقل البلدان نمواً، وصندوق تحييد أثر تدهور الأراضي) وفي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، إلى جانب بعض الالتزامات الثنائية، مثل حافظة المناخ الثنائية في منطقة الساحل (بلجيكا) والتعاون مع البلدان المجاورة (الصين). وتتوخى سويسرا منح مستوى مستقر من الموارد في المستقبل، بينما تشير المملكة المتحدة إلى خطط لتعبئة الموارد من القطاع الخاص، والتمويل الثنائي ذي الأثر الإيجابي على الطبيعة، والنهج المبتكرة لحماية الطبيعة. ومن وجهة نظر البلدان المتلقية، تقر الحكومات بأن مواردها وحدها ليست كافية لتحقيق أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي وأهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، فإن الموارد المالية وغير المالية الدولية تؤدي دوراً حاسماً في نجاح الجهود التي تبذلها تلك البلدان. وتسعى معظم البلدان النامية إلى الحصول على الدعم والتمويل للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، بما في ذلك تقديم التقارير. وأشارت بلدان عدة إلى ضرورة إقامة المزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

47- وفيما يتعلق بالمؤشر الفرعي للهدف الاستراتيجي 5-5-3 المتعلق بالموارد المطلوبة، قدم 39 بلداً معلومات مستفيضة. وتشير تلك المعلومات إلى ضرورة توفير الموارد اللازمة لمنع تدهور الأراضي وسد النقص في البيانات والتحليلات والخرائط، الذي يمنع بدوره صانعي القرارات من التخطيط لتدابير إصلاح النظم الإيكولوجية وتنفيذ تلك التدابير. ويلزم تقديم المساعدة لدعم جهود التوعية، وبناء القدرات، وتطبيق مهارات رسم الخرائط باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، واستحداث منهجيات وقواعد بيانات لحساب مؤشر قابلية التأثر بالجفاف. وهناك حاجة إلى الدعم المالي والتقني للمشاريع الرائدة، والتدريب، وتبادل الخبرات، وهناك حاجة ماسة أيضاً إلى بناء القدرات على استحداث المشاريع المقبولة مصرفياً، والمساعدة في رسم الخرائط باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، وحفظ معارف الشعوب الأصلية والمعارف التقليدية في مجال حفظ التربة والمياه والزراعة المستدامة. وتقدر الموارد المالية المطلوبة بمبالغ تتراوح بين ملايين الدولارات ومليارات الدولارات، وهي كثيراً ما تكون مرتبطة بمشاريع ومبادرات محددة، غير أن عدداً قليلاً من البلدان قدم بعض التقديرات الإجمالية للاحتياجات، التي غالباً ما ترتبط بالتمويل المناخي. وتشمل مصادر التمويل المذكورة الموارد المحلية، والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وآليات التمويل المناخي.

## ثالثاً - تقييم الاحتياجات

48- في دورة الإبلاغ الحالية، قدمت الأطراف بعض الأفكار الهامة بشأن حجم التدفقات الاستثمارية في أنشطة مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، والمتطلبات العامة لتحقيق رؤية الاتفاقية تحقيقاً

فعالاً وتنفيذ الخطط الإنمائية ذات الصلة التي تتناول قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بما في ذلك تحييد أثر تدهور الأراضي والخطط الوطنية لمكافحة الجفاف. وسلطت الأطراف الضوء باستمرار على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدعم التقني باعتبارها احتياجات غير ملبأة. غير أن تقارير الأطراف لا توفر فهماً كافياً لكامل الموارد المالية المطلوبة أو خيارات التمويل المتاحة لتنفيذ الطائفة الواسعة من الإجراءات والاحتياجات التي تغطي المجالات المواضيعية للاتفاقية، أو لا تقدم ما يكفي من البيانات المتسقة والمنهجية عن تلك الموارد. فعلى سبيل المثال، تشير التقارير إلى أن حوالي 30 في المائة فقط من البلدان حددت أهدافاً تتعلق بزيادة الموارد المحلية وتعبئتها.

49- وعلى النحو المطلوب في المقرر 13/م أ-15، تجري الآلية العالمية تقييماً للاحتياجات لتقدير جميع الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية. وقبل إجراء التقييم، يُنوخى إجراء مشاورات تقنية وغير رسمية لكفالة إدلاء الخبراء والأطراف بأرائهم، وسيشمل ذلك تنظيم حدث خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، والاتفاق على المنهجية الواجب اتباعها. وتستند منهجية تقييم الاحتياجات إلى الإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018-2030 وأهدافه الاستراتيجية الخمسة، التي تعد بمثابة الركائز الأساسية التي يُستند إليها في تقييم الاستثمارات المطلوبة عبر خطط التنمية، وتدابير السياسة العامة، والغايات التي أعربت عنها البلدان الأطراف. وتؤدي دورة الإبلاغ عن تنفيذ الاتفاقية لعام 2022 أيضاً دوراً محورياً في تقييم الاحتياجات، لأنها تعرض الاتجاهات الرئيسية التي يتعين النظر فيها.

50- وبوجه عام، يتوقع أن يكون تقييم الاحتياجات بمثابة أداة لفهم حجم الموارد اللازمة لتحقيق رؤية الاتفاقية؛ ودعم وضع استراتيجية لتعبئة الموارد؛ وتحديد الثغرات المالية؛ والدفع بحجة قوية تؤكد ضرورة الاستثمار فيما يتعلق بتحديد أولويات الموارد العامة وتخصيصها؛ وعرض الحلول والنهج المالية البارزة الكفيلة بسد الفجوة في التمويل، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالسياسات الضريبية الخضراء، والفرص المالية الناشئة، والبيئات المالية التمكينية.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

### ألف - الاستنتاجات

51- استناداً إلى إطار الإبلاغ المعتمد مؤقتاً عن الهدف الاستراتيجي 5 وفقاً للمقرر 11/م أ-15، أصبح بالإمكان تقديم لمحة عامة أشمل عن الموارد المعبأة المخصصة لتنفيذ الاتفاقية. ويسير إطار الإبلاغ المحدث تحديد الاتجاهات الناشئة، كما ونوعاً، مع مراعاة جوانب أخرى مثل المسائل المؤسسية، والسياسات المالية، وأدوات التمويل، وغيرها من المجالات المواضيعية ذات الصلة.

52- ومعظم الموارد الثنائية هي موارد يقدمها عدد محدود من المانحين التقليديين ذوي الدخل المرتفع إلى البلدان الأفريقية؛ ويقدم المانحون هذا التمويل من أجل النهوض بقضايا مثل المساواة بين الجنسين في مشاريع مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

53- وحدد التحليل أيضاً التعاون الثنائي بين المانحين غير التقليديين من البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط، مسلطاً الضوء على دورها المزوج كبلدان متلقية للدعم المالي ومقدّمة له.

54- وتبرز التقارير الوطنية النهج والممارسات الشائعة التي اتبعتها الأطراف في تعبئة الموارد المالية على الصعيد المحلي ومن القطاع الخاص، وهي نهج تشمل الشؤون المؤسسية واللوائح والمعايير وأطر الأداء؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ والسياسات الضريبية؛ والأدوات المالية (بما فيها إنشاء الصناديق والمشاريع ومنح التصاريح).

55- وأبلغت الأطراف عن السياسات والتدابير المنفذة الرامية إلى تسريع وتيرة الابتكار ونقل التكنولوجيا من جانب القطاع الخاص، وتشجيعهما وتمكينهما، في قطاعات الزراعة والحراجة والتعدين والمياه، وكذلك في مجالي إدارة الموارد الطبيعية ونظم الإنذار المبكر. أما مؤشر التقدم في مجال نقل التكنولوجيا، الذي بدأ العمل به حديثاً، فيسلط الضوء على تشابه احتياجات نقل التكنولوجيا لدى الأطراف، بما في ذلك التكنولوجيات المتصلة بممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، واستخدام التكنولوجيات المتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد، مثل نظم الري وتجميع المياه، وإنشاء نظم الرصد، ونقل المعارف المتعلقة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والزراعة المراعية للمناخ.

56- وحددت الأطراف احتياجات الدعم في مجال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدعم التقني.

57- وقد يكون من الضروري استثمار مبالغ إضافية كبيرة من الأموال لتحقيق الأهداف الشاملة للاتفاقية بنجاح وتنفيذ الخطط الإنمائية المرتبطة بالاتفاقية، بما في ذلك الأهداف الطوعية المحددة في مجال تحديد أثر تدهور الأراضي والخطط الوطنية لمكافحة الجفاف. وسيوفر تقييم الاحتياجات رؤية متعمقة للفجوة في التمويل ولحجم الاستثمار المطلوب.

## باء - التوصيات

58- قد ترغب الأطراف في الدورة الحادية والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في النظر في هذا الموجز وفي التوصيات التالية بغية الشروع في مشاورات مبكرة بشأن مشاريع المقررات التي ستحال إلى مؤتمر الأطراف في دورته السادسة عشرة:

(أ) تشجيع الأطراف على تحسين قدرتها على الإبلاغ عن المؤشرات الخمسة على التقدم المحرز في تحقيق الهدف الاستراتيجي 5، مع مراعاة المبادئ التوجيهية والوثائق المرجعية ذات الصلة بهذا الهدف الاستراتيجي؛

(ب) تطلب إلى الآلية العالمية القيام بما يلي:

1' مواصلة تعزيز نظام الإبلاغ الجديد عن الهدف الاستراتيجي 5 بحيث يقدم لمحة أفضل عن الموارد المالية الموجهة نحو جهود مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بما في ذلك من خلال تعديل نموذج الإبلاغ استناداً إلى التعليقات والاستفسارات الواردة خلال فترة الإبلاغ؛

2' تقديم المساعدة التكميلية من خلال توفير التدريب الكافي وتحسين تنسيق جميع البيانات على الصعيد القطري؛

3' مواصلة وضع التعاريف والمنهجيات واستحداث خيارات البيانات التي تزود البلدان الأطراف بمزيد من المعلومات التي تمكنها من الحصول على لمحة عامة أشمل عن الموارد المالية الموجهة إلى جهود مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛

(ج) تشجيع الأطراف على تعزيز التعاون الثنائي المستمر كجهات مانحة للتمويل ومتلقية له، ولا سيما في إطار المشاريع التي تتناول قضايا المساواة بين الجنسين؛

(د) تشجيع الأطراف أيضاً على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لدعم تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً؛

(هـ) مواصلة تشجيع الأطراف على تبادل المعارف بشأن الممارسات الفضلى المتبعة في مشاريع نقل التكنولوجيا والدروس المستفادة من تلك المشاريع والنماذج الناجحة لحلول التمويل المبتكرة التي تكفل تعبئة المزيد من الموارد؛

(و) تشجيع الأطراف على تعزيز قدراتها على التخطيط الفعال لاحتياجاتها المستقبلية من الموارد التي ستخصص لمعالجة قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ويقتضي ذلك تحديد الاستثمارات المالية اللازمة لتنفيذ خططها الإنمائية وصياغة استراتيجيات تمويل على الصعيد الوطني لتحقيق أهدافها من خلال عمليات مثل برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي 2.0؛

(ز) توجيه طلب إلى الوكالة المنقّدة التابعة لمرفق البيئة العالمية لكي تنظر في إدراج ناتج محدد متعلق بالهدف الاستراتيجي 5 في المشروع المعنون "تعزيز القدرات المؤسسية والمهنية الوطنية في البلدان الأطراف من أجل تحسين الرصد والإبلاغ في إطار الاتفاقية - النشاط التمكيني لعملية التجديد السابعة لموارد مرفق البيئة العالمية - البرنامج الجامع 1".